

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨٥١

الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روسينتال	(غواتيمالا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد شريفوف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2012/771)

1256591(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2012/771)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2012/771)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأعطي الكلمة الآن للسيد موليه.

السيد موليه (تكلم بالفرنسية): أقدر الفرصة المتاحة لي لأوافي مجلس الأمن بمعلومات عن آخر المستجدات في دارفو، استنادا إلى آخر تقرير للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2012/771)، الصادر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ أن أصدر الأمين العام هذا التقرير، شهدت عملية السلام في دارفور العديد من التطورات.

منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت السيدة عائشتو منداودودو سليمان، بصفتها كبيرة الوسطاء المشتركة بالنيابة، إلى جانب حكومة دولة قطر، بتيسير الحوار بين ممثلي حكومة السودان ووفد من الأعضاء السابقين في المجلس التنفيذي لحركة العدل والمساواة، بقيادة محمد بشار. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وقع الطرفان على إعلان لإنهاء الأعمال القتالية والالتزام بإجراء المفاوضات التي ستؤدي إلى التوقيع على اتفاق يتم بموجبه اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ومن المقرر أن تبدأ المفاوضات في تشرين الثاني/نوفمبر.

وعلى ضوء تلك التطورات، وتماشيا مع أوجه التقدم المحرز في عملية الوساطة، تقوم كبيرة الوسطاء المشتركة بالنيابة وفريقها بتقييم الأصول السياسية والعسكرية لمختلف الفصائل والحركات غير الموقعة على الوثيقة، وتواصل في الوقت ذاته بناء الثقة فيما بين جميع الأطراف في الصراع، بغية تعزيز الطابع الشامل لعملية السلام.

وفيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، يتواصل العمل بشأن بعثة التقييم المشتركة في دارفور، التي بدأت في أيار/مايو، كما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام. وحتى الآن، انتهت البعثة التقنية لتقصي الحقائق من جمع البيانات بشأن الانتعاش الاقتصادي والتنمية والاحتياجات المتعلقة بالقضاء على الفقر في دارفور.

وعلى مدى ثلاثة أسابيع، عقدت الأفرقة اجتماعات مع وزراء الولايات وممثلي المجتمع المدني في عواصم الولايات الخمس في دارفور، خلال حلقات دراسية اجتذبت ١٤٢٠ من المشاركين، ٢٥ في المائة منهم نساء. وستعرض نتائج تلك الجهود في مؤتمر للمانحين من المزمع تنظيمه في كانون الأول/ديسمبر، في الدوحة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفيما يتعلق بأحكام وثيقة الدوحة المتصلة بالأمن، عقدت اللجنة المشتركة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر اجتماعا في الخرطوم لمعالجة النزاع القائم منذ وقت طويل بين الأطراف الموقعة بشأن نتائج عملية التحقق الأولية من قوات حركة التحرير والعدالة، التي أُجريت من ٥ إلى ٩ آذار/مارس. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن اللجنة يترأسها نائب الممثل الخاص المشترك، وتشمل ممثلي الأطراف الموقعة والأطراف الفاعلة الدولية.

وتناول الاجتماع أساسا الخلاف بين الأطراف على نتائج عملية التحقق من قوات حركة التحرير والعدالة، وعملية نزع سلاح وتسريح أفراد الميليشيات في دارفور من جانب حكومة السودان.

وبتيسير من اللجنة المشتركة، اتفقت الأطراف على إجراء استعراض مكتبي لنتائج عملية التحقق الأولية، والتأكد من الأفراد الآخرين من قوات حركة التحرير والعدالة غير المدرجين في العملية الأولية بسبب القيود التي فرضتها السلطات. ولابد من إنجاز مرحلة التحقق للتمكن من إحراز التقدم صوب نزع سلاح مقاتلي حركة التحرير والعدالة وتسريحهم وإعادة إدماجهم أو إدماجهم في صفوف القوات المسلحة السودانية.

وفيما يتعلق بأحكام وثيقة الدوحة المتعلقة بنزع سلاح الميليشات من جانب الحكومة، اتفق ممثلو الحكومة في اللجنة المشتركة على الاستجابة قبل ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر لطلب قائد قوة العملية المختلطة الحصول على معلومات إضافية بشأن خطة الحكومة لنزع السلاح، لاسيما، تحديد الجماعات التي سيتم نزع سلاحها ومكامن قوتها ومواقعها. إن تنفيذ هذه الخطة من جانب الحكومة سيشكل إسهاما كبيرا في مراقبة الأسلحة والحد من أعمال العنف في دارفور.

وأما فيما يتعلق بمسألة تنفيذ ولاية البعثة من حيث حماية المدنيين، ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، انتقلت دورية تابعة للعملية المختلطة إلى هشابة – التي تبعد ب ٥٠ كيلومترا شمال شرق كتوم، في شمال دارفور – للتحقق من صحة الأخبار المتعلقة بشن هجوم على المدنيين. وأفادت المعلومات التي جمعتها الدورية أو تم التوصل إليها عن طريق متحاورين آخرين بأن ما بدأ في ٢٠ أيلول/سبتمبر كنزاع على الوصول إلى الأراضي بين رعاة الإبل من قبائل الرحل والمزارعين المقيمين، قد تفاقم عندما قامت عناصر من جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي – بقتل عدد كبير من رعاة الإبل من قبائل الرحل.

وذكرت مصادر من المجتمعات المحلية بأن الميليشيات المسلحة هاجمت بعد ذلك منطقة هشابة في ٢٥ أيلول/سبتمبر – أي بعد ذلك بخمسة أيام – بما في ذلك مناجم الذهب المجاورة التي تسيطر عليها بعض الحركات المسلحة. كما أفادت المصادر بقيام القوات المسلحة السودانية بعمليات قصف جوي للمناطق الغنية بالمعادن.

ووقفت دورية العملية المختلطة على آثار بقنبلة خلال تقصيها للبلدة ومناطق المعادن، فضلا عن ثلاث جثث متعفنة وما زعم عناصر جيش تحرير السودان أنها ١٦ من القبور التي بنيت حديثا ودفن فيها مدنيون. وقال جيش تحرير السودان إن معظم سكان البلدة هربوا قبل الهجوم، ما عدا عمال مناجم الذهب. غير أن أعداد الضحايا من المدنيين تتراوح بين ٢٧ و ١٠٠ ضحية.

وقامت العملية المختلطة بالعديد من المحاولات في الفترة الفاصلة بين ٤ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر للعودة إلى هشابة لتأكيد المعلومات وتعزيز الأمن في المنطقة. لكن القيود على التنقل التي تفرضها السلطات الحكومية والميليشيات المسلحة والحركات المسلحة، بالتناوب، بذريعة انعدام الأمن، حالت

دون مواصلة الدوريات لأعمالها. وفي مناسبات أخرى، أدى خطر اندلاع المواجهات المحتدمة بين الميليشيات وقوات الحركات المسلحة جعل تأخير الدوريات لدوافع السلامة أمرا ضروريا من حيث وجوب التيقظ.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت دورية تابعة للعملية المختلطة وهي في طريقها إلى هشابة لهجوم شنته عناصر مسلحة مجهولة، قبل ٢٠ كيلو مترا من وصولها إلى مقصدها. وكانت تلك الدورية المتكاملة، بقيادة نائب قائدة قوة العملية المختلطة، تتألف من قافلة من ١٦ مركبة، بمن في ذلك ١١٤ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بالإضافة إلى وفد مدني يضم أعضاء من الشؤون المدنية، وحقوق الإنسان، والشؤون السياسية، وإدارة السلامة والأمن، والإعلام، بهدف محدد يتمثل في إجراء تقييم شامل للحقائق المتعلقة بالهجوم الذي تعرضت له هشابة في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

والمهاجمون الذين أطلقوا النار من الرشاشات الثقيلة ومدافع الهاون والقنابل الصاروخية من أراضٍ مرتفعة، انسحبوا عندما رد حفظة السلام التابعون للعملية المختلطة للاتحاد الافريقي والامم المتحدة في دارفور على مصادر النيران. وعادت الدورية إلى قواعدها دون الوصول الى هشابة. وكما يدرك المجلس، قُتل مع الأسف أحد جنود حفظ السلام من جنوب أفريقيا، وجُرح ثلاثة آخرون في تبادل إطلاق النار. وتواصل العملية المختلطة بذل جهودها للوصول إلى هشابة.

وهذا الهجوم القاتل كان الثاني على حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة في غضون أسبوعين. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم مسلحون مجهولو الهوية دورية تابعة للعملية المختلطة في الجنينة، غرب دارفور، حيث قُتل ثلاثة نيجيريين من قوات حفظ السلام، وجُرح ثمانية أفراد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر إدانة الأمين العام لأولئك المسؤولين عن هذه الأفعال الذميمة، ولأناشد السلطات الحكومية الإسراع في تقديم الجناة إلى العدالة. وفي هذا الصدد، تبلّغت العملية المختلطة من الشرطة الحكومية بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر أنها ألقت القبض على عدد غير محدد من الأشخاص الذين لهم علاقة بالحادث الذي وقع في الجنينة. ومع ذلك، لا يزال يتعين عليها تقديم معلومات إلى البعثة عن المشتبه فيهم أو علاقتهم بالهجوم.

(تكلم بالفرنسية)

إن اختطاف اثنين من أفراد شرطة العملية المختلطة في كابكيبيا، شمال دارفور، بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس كان مدعاة أخرى لقلق كبير. وتعمل العملية المختلطة بشكل وثيق مع حكومة السودان للإفراج عنهما. ولقد مضى حتى الآن ٦٥ يوما على اختطافهما، وأحث الحكومة على عدم ادخار أي جهد لكفالة العودة الآمنة والسليمة للشرطيَّين.

وفي أماكن أخرى، أفادت مصادر المجتمع المحلي عن وقوع اشتباكات بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بين قوات الحكومة والقوات التابعة لجيش تحرير السودان - ميني ميناوي قرب أبو ديليك، على بُعد ٥٠ كيلومترا جنوب - شرقي الفاشر، في شمال دارفور. وتعمل العملية المختلطة حاليا على التحقق من هذه المعلومات. وأذكّر بأن هذه المنطقة كانت مسرحا لمعارك متفرقة خلال فصل الربيع بين عناصر من قوات الدفاع الشعبي والقوات التابعة للحركات المسلحة. وزادت العملية المختلطة عدد دورياتها في مخيمات المنطقة وقراها، ودعت الطرفين الى وقف الأعمال العدائية فورا.

ولقد تدهورت الحالة الأمنية في دارفور، لا سيما شمال دارفور، في الأسابيع الأخيرة. وزاد ذلك من الخطر على المدنيين، وبات يشكل تهديدا لسلامة موظفي البعثة وأمنهم. وردت العملية المختلطة ببذل الجهود المتضافرة لحماية المدنيين وإظهار تصميمها على تنفيذ ولايتها. في الوقت نفسه، إن

تحسين الأمن يقتضي من أطراف الصراع والمجموعات المسلحة الامتناع عن العنف وحل خلافاتها من خلال الحوار السلمي.

إن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور يرسي الأساس للتصدي للأسباب العديدة للصراع في دارفور، ويعزز الأمن. وفي الوقت نفسه، عقب ١٥ شهرا على اعتماد الوثيقة، تأخر تنفيذها كثيرا من جانب الموقعين عليها. علاوة على ذلك، إن الجهود الرامية إلى إشراك الحركات المسلحة الأخرى لم تحقق النجاح حتى الآن. والتقدم الذي أحرزته بعثة التقييم المشتركة في دارفور موضع تقدير، ولكن موقف الحكومة وحركة التحرير والعدالة بشأن تلقّي المساعدة من المانحين لتنفيذ أطرهما الإنمائية سيتعزز – وستصبح وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أكثر جاذبية للحركات الموقعة – إذا أظهرت الأطراف التزامها الكامل بتعزيز السلام، والأمن، والانتعاش، والتنمية في دارفور. ويجب أن يشمل ذلك رفع القيود التي فرضتها السلطات على العمليات التي تقوم بها العملية المختلطة والوكالات الإنسانية والإنمائية.

لذلك، أحث حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة على إظهار التزامهما الواضح بالتنفيذ الكامل والفوري لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ودعم عمل العملية المختلطة والوكالات في دارفور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): أشكركم على إعطائي الكلمة لكي أقدم بعض المعلومات عن سياسة بلدي في حل النزاع في دارفور وتطورات تلك الجهود التي تتعلق بالعملية السلمية.

وأقول لكم أن العملية السلمية في دارفور قد قطعت شوطا بعيدا. وآخر البشائر جاءتنا من الدوحة قبل يومين، عندما وقعت الحكومة ممثلة في المسؤول عن ملف دارفور مع عدد من قادة حركة العدل والمساواة مذكرة تفاهم للجلوس والتفاوض مع الحكومة خلال الأيام الماضية، لينضموا إلى وثيقة الدوحة للسلام. وهذا تطور تاريخي في مسيرة السلام في الدوحة لأن حركة العدل والمساواة قد رفضت طيلة الفترة السابقة الجلوس للتفاوض. وهذا يدل على اقتناعهم بما حدث من تطور إيجابي في العملية السلمية في دارفور.

تطور إيجابي آخر يدل على أن هنالك انتقال من مرحلة حل النزاع إلى إعادة التأهيل والتنمية وهو مؤتمر المانحين الذي من المزمع عقده تحت إشراف دولة قطر الشقيقة في نهاية هذا العام خلال كانون الأول/ديسمبر. ومن هذا المنطلق، أنا أناشد جميع دولكم الموقرة، انطلاقا من اهتمامها بتحقيق الأمن والسلام في السودان أن تشارك في ذلك المؤتمر لتدعم مسيرة السلام في دارفور، والتي بانت وظهرت معالمها بدرجة كبيرة.

أقول هذا وفي ذات الوقت، أقر بأن هنالك بعض الحوادث التي تؤثر على الوضع الأمني في دارفور. وهذه الحوادث سببها، ما يعرف أو ما يسمى، بعناصر الجبهة الثورية والتي أعلنت أنها سوف تستخدم الحل العسكري ليس فقط لاحتواء أو حل النزاع في دارفور، وإنما للإطاحة بنظام الحكم القائم في الخرطوم. ولعلنا استمعنا إلى السيد إدموند موليه يتحدث عن الواقعة التي حدثت في هشابة، بشمال دارفور، وأشار إلى أن عناصر حركة ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة هي التي بدأت الأحداث في هشابة. والسيد إدموند موليه موجود بيننا، هم يستغلون بعض النزاعات التي تحدث بين القبائل في الأرض والمرعى، وهذا أيضا قد أشار إليه السيد إدموند موليه. أنا قلت هذا، وأقصد أننا نحتاج من المجتمع الدولي، ممثل في مجلس الأمن، أن يمارس ضغطا على تلك الحركات التي لا تود الانضمام إلى مسيرة السلام في دارفور.

فيما يتعلق بما جاء من حديث حول منع السلطات الحكومية وصول قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى منطقة هشابة، كان سببه الأساسي هو الحرص على سلامة أرواح أفراد دوريات القوات المختلطة.

قلنا ذلك قبل فترة قصيرة عندما وقعت أحداث في مدينة الجنينة و لم تستجب قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للنصح من السلطات السودانية، فكان نتيجته أن فقد بعض عناصر قوات العملية المختلطة أرواحهم في هجوم غادر من بعض الحركات المتمردة. نحن نخشى أن يتكرر ذات السيناريو في المناطق التي تكون فيها عمليات عسكرية بدأها الحركات المسلحة، مثلما حدث في هشابة. ولكن حتى الذي وقع في مدينة الجنينة، بذلت السلطات المختصة قصارى جهدها واعتقلت المجرمين الذين ارتكبوا حادث قتل الجنود العاملين في عمليات حفظ السلام في القوات المختلطة.

استمعنا للسيد موليه يتحدث عن اختطاف بعض ضباط الشرطة العاملين في القوات المختلطة، هذا أيضا أقول لكم بكل ثقة، سببه بقايا الحركات المسلحة التي عمدت مؤخرا إلى اختطاف العاملين في القوات المختلطة، بل الهجوم عليهم وقتلهم وقطع الطريق أمام القوافل التجارية لترسل رسائل تقول للمجتمع الدولي أن الوضع الأمني في دارفور ما زال مهددا.

بمثل ما تعاونا في الماضي فيما يتعلق بحالات الاختطاف، ونجحنا فيها بدرجة كبيرة جدا وأعدنا كل المخطوفين، أعلن لكم أننا، في حكومة السودان، سوف نعمل على تعقب وملاحقة المختطفين وإرجاع المختطفين سالمين.

في هذا السياق، ولا أود أن أطيل، دعوني أشاطركم تطورا خطيرا حدث في بلدي بالأمس، وهذا التطور له علاقة عضوية بالأسباب الجذرية للصراع في دارفور. كلنا يعلم الدور الإسرائيلي في نزاع دارفور. وتعلمون أنها توفر كل الدعم العسكري لحركات التمرد الناشطة في دارفور، وتفتح لها مكاتب في تل أبيب، وطائرة لترحل قادة التمرد بين عاصمة جنوب السودان ودول أخرى. لم يقف تدخل إسرائيل في السودان عند هذا الحد. بل قامت بالأمس القريب بتوجيه ضربة جوية لإحدى المصانع العسكرية التي تنتج سلاحا تقليديا في بلدي، عندما هاجمت أربع طائرات إسرائيلية فضاءنا وانتهكت حرمة بلدي، وقامت بذلك الهجوم الغادر والغاشم.

نحن نرفض هذا العدوان، وأتوقع من مجلسكم الموقر أن يدين هذا العدوان لأنه انتهاك صارخ لمفهوم الأمن والسلم ولمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، ويهدد الأمن والسلم في المنطقة بأكملها، ليس في السودان فحسب. نناشدكم أيضا أن تكف الأصابع الأجنبية عن إذكاء الصراع في دارفور ومساعدة السودان في التوصل إلى حل نهائي يحقق الأمن والسلم في السودان وفي المنطقة المجاورة بما يخدم مصلحة جميع مواطنينا في دارفور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذه المسألة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.